

مذكرة سياسات رقم 6

لمحة عن التصدير الزراعي في سورية

بشير الحموي

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

تشرين الأول 2005

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



لمحة عن التصدير الزراعي في سورية

تطور الصادرات السورية: خطوة ضرورية:

تقع الجمهورية العربية السورية على الجانب الشرقي للبحر المتوسط ويبلغ عدد سكانها الذين تواجدوا في القطر في منتصف العام 2004 حوالي 17980 ألف نسمة ومساحتها 18518 ألف هكتار.

تعتبر التجارة على غاية من الأهمية بالنسبة للاقتصاد السوري كما أن موقعها الجغرافي يعطيها بعدا هاما. وتتطلع سورية لتطوير تنافسية صادراتها من اجل تسريع وتحسين أدائها الاقتصادي.

اعتمدت سورية وحتى خطة التنمية الخامسة على التخطيط المركزي وسيطرة شركات القطاع العام على النشاطات التصديرية وأدت السياسات السابقة إلى الحد من تصدير المنتجات الزراعية عن طريق استخدام أسعار الصرف والتعرفة الجمركية وممارسة نوع من الحماية للسلع المحلية بهدف تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج. إلا أن ذلك شكل نوعا من الضعف في قابلية المنتجات على المنافسة في الأسواق الخارجية. ومن العوائق الأخرى على التصدير كانت قوائم من السلع التي كان يمنع تصديرها، وأخرى يقيد تصديرها أو يحصر بشركات القطاع العام. وكان التوجه حينذاك يقوم على أساس تصدير الفائض من السلع الزراعية بعد تأمين حاجة السوق الداخلية. وبناءا على ذلك استخدمت الدولة سياسة التدخل في الأسعار والتحكم بالنقد الأجنبي وفرض الضرائب على الصادرات والمباشرة في إجراءات التصدير للوصول إلى هذا الهدف. وكانت النتيجة تقلص حجم الصادرات الزراعية والذي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي. وبدأت بتشجيع القطاع الخاص بالعمل الفعلي في مجال التصدير اعتبارا من الخطة الخمسة السادسة بتعديل السياسات التصديرية. واتجهت نحو تشجيع التصدير الزراعي، ومن ثم تم التخفيف من القيود على التصدير. واتخذت خطوات ايجابية لصالح تحرير التجارة الخارجية، واستبدلت السياسات السابقة بأخرى تستهدف التوسع في تصدير السلع الزراعية. وفي هذا الإطار صدرت عدة قرارات تستهدف تسهيل إجراءات التصدير. حيث تم إعفاء الصادرات الزراعية من الضرائب على الصادرات، والغى ربط الصادرات بالواردات والذي كان يلزم المصدرين بالتصرف بالقطع الأجنبي الذي حصلوا عليه من التصدير إما باستيراد سلع يسمح باستيرادها أو ببيع القطع إلى المستوردين أو ببيعه للمصارف الحكومية بأسعار الدول المجاورة وهي غالبا قريبة من أسعار السوق. وبالتالي فقد سمح للمصدرين بالاحتفاظ بكامل عوائد التصدير بالنقد الأجنبي وصرفها وفق أسعار السوق. كذلك تم تخفيض أجور الشحن بالطائرات للسلع الزراعية وسمح باستيراد آلات التصنيف والفرز والتعبئة والتغليف، وتم تعديل أسعار الصرف وتوحيدها بحسب أسعار السوق. وتم في إطار تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تخفيف القيود التجارية على الصادرات.

وقد سعت سورية في هذا الإطار إلى زيادة وتحسين إمكانياتها الإنتاجية كخطوة أساسية لزيادة صادراتها، كما تم التركيز على إنتاج سلع ملائمة للتصدير بشكل خاص، والتأكيد على تصدير السلع ذات النوعية الجيدة التي تتوافق مع

متطلبات السوق العالمية. كما بدأت بتنفيذ إصلاحات اقتصادية تدريجية لتصحيح الشروط التجارية بحيث تتوافق مع البيئة الاقتصادية المفتوحة، فسمحت للقطاع الخاص بالقيام بدور ايجابي في النشاطات التصديرية، وعينت جهة واحدة مسؤولة عن إنجاز كافة الوثائق اللازمة للمصدرين، وشجعت الاستثمارات العربية والأجنبية عبر تقديم العديد من التسهيلات وإصدار العديد من المراسيم والقرارات لخلق بيئة ملائمة للتصدير¹.

جاء الإصلاح الاقتصادي في سورية تدريجي وتراكمي فتم إقرار ترخيص المصارف الخاصة حيث رخص في عام 2003 لإقامة ثلاثة مصارف خاصة، وأصبح عددها في عام 2005 سبعة مصارف. وما زال العديد من المصارف تتقدم بطلبات للحصول على الترخيص لتبدأ العمل وهذا يشجع على نمو التصدير. وقد صدر مؤخرا قانون لإنشاء سوق للأوراق المالية.

يمكن تلخيص أهداف سياسات التصدير الزراعي في سورية بما يلي:

1. تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات إلى الأسواق العالمية
2. تقليص الفجوة بين الإنفاق على الواردات وعوائد الصادرات من خلال تحقيق أهداف التصدير
3. إنتاج سلع تصديرية بأسعار تنافسية وتنويع الصادرات وتحسين نوعيتها
4. التوسع في البحث عن أسواق جديدة وتدعيم موقع الصادرات السورية في الأسواق الحالية
5. تشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة أكثر من السلع الخام

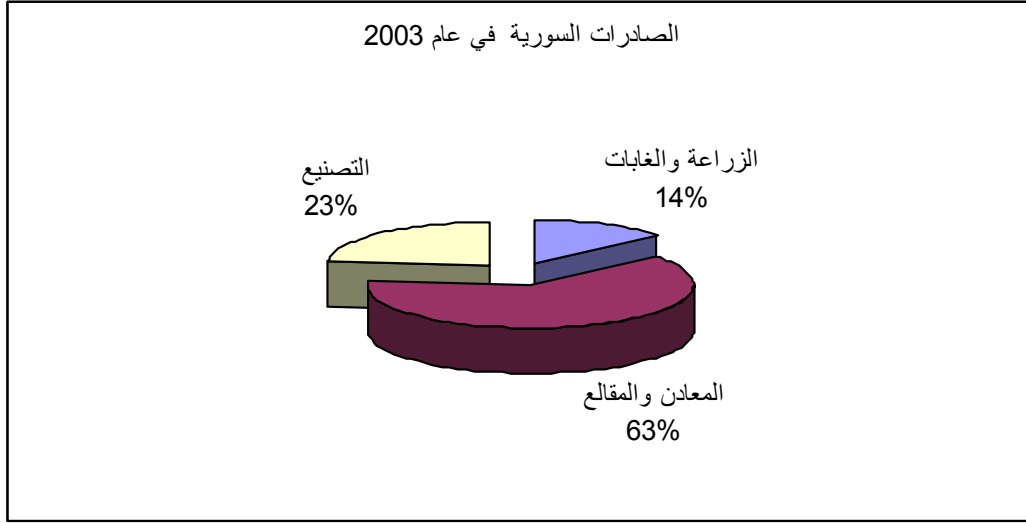
نمو الصادرات السورية

البنية الأساسية للصادرات في الاقتصاد السوري تعتمد على تصدير النفط والمعادن والمنتجات الزراعية والصناعية، وهي تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية والقطن الخام والفوسفات والنسيج والمواد الكيميائية والزجاج والسلع الزراعية عموماً. وقد نمت الصادرات السورية بشكل ملموس وازدادت قيمتها بالليرات السورية خلال الفترة 2003-2000 بنسبة 22.6%. ومن جهة أخرى فإن الصادرات الزراعية شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وتشمل الفواكه كالحمضيات والتفاح والعنب، والخضار كالبنندورة والبطاطا والزيتون وزيت الزيتون، والحبوب كالقمح، والأغنام، والقطن، والصوف، والعديد من السلع الأخرى. ورغم التحسن الذي طرأ على نمو الصادرات مؤخراً إلا أن الصادرات السورية مازالت أساساً تتشكل من السلع الخام، وهذا يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. وقد حدث تحول ملموس في بنية الصادرات السورية حيث ازدادت نسبة الصادرات الصناعية والزراعية في بنية الصادرات.

¹ انظر الملحق في نهاية النص

وسجلت الصادرات الزراعية زيادة مهمة حيث ارتفعت بمعدل 34.8% خلال الفترة 2000-2003 وكانت نسبتها تعادل 14% من إجمالي قيمة الصادرات.

الشكل 1 يمثل النسبة المئوية للصادرات السورية في عام 2003



المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء عام 2004

في عام 2003 كان الشركاء التجاريون الرئيسيون لسورية في التجارة الإجمالية هم غرب أوروبا (3271 مليون دولار²)، الدول العربية (1196 مليون دولار)، دول أمريكا اللاتينية (243 مليون دولار)، الدول الأوربية (80 مليون دولار)، دول أخرى (663 مليون دولار).

وبالنسبة للمنتجات الغذائية المصنعة ما زالت السوق الداخلية تمثل السوق الرئيسية، إلا أن شركات القطاع الخاص والمشاريع الاستثمارية المشتركة ساهمت بدور مقبول في نمو صادرات سورية من هذه المنتجات.

الخطوات المطلوبة لتنمية الصادرات السورية:

توجد حاجة ملحة لتطوير تنافسية الصادرات السورية وتوسيع الأسواق الخارجية، ويمكن ذلك بإزالة الصعوبات التي مازالت تعيق التصدير. وتحتاج سورية لتحقيق هذا الهدف خصوصا إلى أن تقوم بتحديد الجهات والشركات التي تملك إمكانيات التصدير، وتوجيه الإنتاج والتصدير باتجاه إنتاج منتجات عالية القيمة، وبناء استراتيجية تصدير ملائمة، وتبني سياسات تعزز التصدير، وإقامة مؤسسات متخصصة في مجال التصدير والإنتاج بحيث يتم الإنتاج بهدف التصدير، إضافة إلى إقامة نظام رقابة على الصادرات، ووضع برامج خاصة لتشجيع الصادرات، ومنح المصدرين تسهيلات للحصول على القروض بشروط ميسرة لتمويل عمليات التصدير، مع التركيز على تبسيط إجراءات التصدير.

²تم استخدام سعر صرف 46.25 ليرة سورية للدولار الواحد

يضاف إلى ذلك ضرورة أن يتم التركيز على إنتاج وتصدير السلع التي لها ميزة نسبية، وتلك التي لها ميزة تنافسية، وهذا يتطلب قيام دراسات للتعرف على هذه السلع. وقد بادر المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتحضير لمثل هذه الدراسات، ويقوم حالياً بإعداد بعضها.

ومن أجل الاستفادة من القيمة المضافة، فإن ذلك يتطلب تحسين مواصفات السلع المصنعة، والسعي للترويج لها في الأسواق الخارجية بدلا من السلع الخام. وتعتبر الخطوة الأكثر أهمية هي الإسراع في إقامة نظام لمراقبة الصادرات وفحصها قبل تصديرها، وعدم تصدير أي سلعة مالم تزود بشهادة تثبت كونها من نوعية جيدة وتطابق المواصفات الدولية. وإن بعض الشركات السورية تسعى لتبني نظام مواصفات عالمية مثل الأيزو 9000 لهذا الهدف نظرا للأثار الايجابية لمثل هذه الخطوة والتي وإن كانت تكاليفها عالية وترفع تكلفة السلع المصدرة إلا أنها تعطي هذه الشركات سمعة تجارية أفضل في الأسواق العالمية.

ومما يعزز نمو الصادرات السورية زيادة التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للتعاون التجاري مع الشركاء التجاريين لمنح تسهيلات للسلع السورية لدخول أسواقها، إضافة إلى الاندماج في الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تحقق مصالح سورية ولا تضر باقتصادها، وكذلك إقامة نظام معلومات يزود المصدرين والمنتجين بالمعلومات عن الإنتاج. وعن الأسواق الأجنبية، وأذواق المستهلكين فيها.

ملحق يتضمن اهم القوانين والمراسيم الخاصة بتشجيع التصدير في سورية :

الموضوع	التاريخ	الرقم	البيان
يحتفظ المصدرون بنسبة 75% من عائدات التصدير بالعملة الصعبة, وتصرف 25% بالمصرف التجاري	1987	279	قرار
السماح لمصدري المنتجات الزراعية النباتية والبيض والفروج والأجبان ومنتجات الضأن الغذائية باستيراد سيارات البيك آب والشاحنات المبردة وتسديد القيمة من القطع الناتج عن التصدير (25%)	1990	973	قرار
السماح لمصدري الخضار والفواكه بالاحتفاظ بنسبة 75% من القطع الأجنبي وصرف 25% وفق سعر الصرف بالدول المجاورة	1990	1048	قرار
السماح لمصدري القطاع الخاص والمشارك ببيع القطع الناجم عن التصدير إلى المصرف التجاري السوري أو إلى مستوردين آخرين بسعر القطع السائد في الدول المجاورة	1990	2184	قرار
إعفاء جميع المنتجات الزراعية من ضريبة التصدير	2001	15	قانون
أنهى هذا القرار احتكار الحكومة للخدمات المصرفية, وسمح للأعضاء غير السوريين بالمشاركة بنسبة 49% كمؤسسين	2001	28	قانون
المرحلة الكاملة لتحرير التعرفة الجمركية (توحيد أسعار الصرف الثلاث)	2002	336	قرار
قانون أولي بتوحيد سعر الصرف للدولار	2002		قانون
يحتفظ المصدرون بنسبة 90% من عائدات التصدير بالعملة الصعبة , وتصرف 10% بالمصرف التجاري	2002	1184	قرار
فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير	2003		قرار
إزالة أغلب القيود غير الجمركية مثل الشهادة المطلوبة من وزارة التموين إلا على بعض المواد كالقمح والطحين والشعير والعدس والحمص	2003	1515	قرار
يحدد سعر الدولة والقطاع العام للدولار اعتباراً من 2004/1/3 ب 48.5 شراء و 48.65 مبيع	2004	3	قانون

